

تغذية الفقراء أمثلة من تركيا

في سبيل تموين المدن جمعنا القمح من الريف ، ولم نكتف بالقمح فاخذنا الذرة والارز لتخلطه بها حينما شحت موارد القمح ، وتركنا الريف يحصل على غذائه من القوت بمشقة عظيمة استدعت أن تفكر وزارة التموين أخيرا في وضع نظام لتوفير الحبوب للمستهلكين في الريف منتج الحبوب ! وتلك هي سياستنا التقليدية : المدائن عندنا فوق القرى ، ومطالب الحواضر مقدمة على مطالب الريف !

فلننظر ماذا صنعت تركيا جارتنا القريبة . إنها انقصت جناية المدن من الخبز إلى النصف لتوفر الغذاء الأساسي للريف اعلمها أن غذاء الريفيين الأساسي هو الخبز ، ويقول النائب التركي السيد " يالتشين " عن هذا التدبير في حديث له مع مراسل الأهرام الخاص :
"سيترتب على هذا زيادة كميات القمح التي توزع على الأرياف حيث يكاد يكون الخبز طعام الناس الأساسي . وإذا علم القارئ أن استهلاك مدينة كاستامبول للخبز في يوم واحد يكفي لاستهلاك ولاية كولاية العزيز مدة شهر كامل أدرك مافي هذا التدبير من الحكمة . ولا يسعى في هذا المقام إلا أن أود بالروح الكريمة التي قابل بها سكان المدن الكبيرة رغبة الحكومة في إقاص كميات الخبز إلى النصف وقبولهم لهذه التضحية في سبيل سكان الريف والطبقات الفقيرة " .

وهذا القول يظهر حكمة الحكومة التركية وتقديرها للريف وحدبها على الطبقات الفقيرة كما يظهر وطنية الشعب التركي الحقيقية ، هذه الوطنية التي ترحب بانقاص الجناية إلى النصف بلا تذمر ، معاونة للحكومة على تسهيل أزمة التموين ، وتوفير القوت للراطين الفقراء .

لم نثر هناك شجة من الطبقات المترفة في المدائن لانقاص نصيبهم من الخبز ، ولم يحاول القادرون نزن مقادير احتياطية من الدقيق أو القمح ولو جاع الآخرون ، ولم تنتشر عصابات اتهمير ويقبل عليها القادرون بنقودهم لتكلمة ما منقصته الحكومة من جرايتهم المقررة !!!

هذه هي الوطنية وتلك هي الحكمة تأتيان من جانب جارتنا القريبة فلننظر أنفسنا في تلك المرآة ، ولا يصعدنا عن النظر إلى صورتنا فيها بشاعة ما قد نراه !

ويستمر الذئب التركي الصحنى فى حديثه فيقول :

” ومن أمثلة عناية حكومة الرئيس إينونو وسياستها الأبوية اعتمادها مبلغ خمسة ملايين جنيه تركى من الضرائب التى فرضتها على اسهلات السكر لشراء ما قيمته ثلاثة ملايين ونصف المليون جنيه من السكر وتوزيعه مجانا على الأطفال الفقراء وذويهم . أما المليون ونصف المليون الباقية فتوزع نقدا على الأسر الفقيرة التى يزيد عدد الأطفال فيها على ستة “ .
هكذا تستخدم الضرائب عند الملزوم لخدمة الطبقات الفقيرة وأطفالها المحرومين . وهذه الطبقات العاملة المنتجة التى تعاني فى مصر عندما كل الأمراض الناشئة عن سوء التغذية ، ينشأ عن ضعفها نقص ملحوظ فى مقدار الإنتاج تزيد قيمته كثيرا على ما يتكلفه تحسين غذاء هذه الطبقات .

فنحن لانحسب حساب الربح والخسارة فى هذه المسألة بالذات ، ولو نظرنا إليها على هذا الأساس لتبين لنا أن الثروة القومية تخسر فى كل عام نصف مجهود الإنتاج بسبب مرض المالح الزراعيين وضعف بنيتهم وعجزهم عن الإنتاج الكامل . وما تخسره يقدره مساعدة سبى الدين بركات باشا بنحو مائة مليون جنيه فى العام ، كذا نستطيع كسبها لو أنفقنا من الميراثية الشعبية — لا الحكومية — عشرين مليوناً فقط لتزيد دخل كل عامل من الملايين الأربعة خمسة جنيهات فى العام يحسن بها غذاءه ويتقى بها معظم الأمراض الناشئة عن قلة الغذاء .

ثم نعود إلى حديث النائب التركى نفسه يقول :

” وتبذل الحكومة والمنشآت والهيئات الخاصة جهدا مشكورا للاعباية بالطبقات الفقيرة وتحسين أحوالها . فقد أخذت وزارة الأوقاف فى إنشاء مصنعين لزيت الزيتون فى إحدى الولايات ، ووزعت وزارة الاقتصاد أنواعا يدوية على النحلايين الذين تعهدوا بإنتاج كميات معينة من الصوف والمنسوجات القطنية قبل حلول الشتاء “ .

ونحن نضع هذا المثل أمام وزارة الأوقاف التى توزع فى كل عام أربع مائة ألف جنيه فيما تسميه الخيرات توزعه إحسانات مباشرة ينفقها فى كثير من الأحيان من لا يستحقها ويحرم منها الكثيرون ممن لا يستطيعون الوصول إلى مكاتب الوزارة !

ولاحسان المباشر من أشد ما تتأذى به النفوس وما يسقط المروءة ويضعف الهمة ويسعد على الكسل والوانى ، وهو كذلك يستغدر رأس المال بلا ربح ولا زيادة عليه ، إذ يذهب برأس المال مباشرة إلى الاستهلاك .

فإذا لم يقبضت وزارة لأوقاف يدها عن هذه الاحسانات المباشرة — إلا فى لأحوال الضرورية الدرة — وأنفقت هذه الأربع مائة ألف جنيه أو ثلاثة أرباعها فى إنشاء مصانع

ومعامل يشتمل فيها من تحسن عليهم بالصدقات كلهم أو القادرون منهم ، فيؤدون عملا وينالون اجرا ، ويصونون مروءتهم من الابتذال وتصون الوزارة رأس مالها من الضياع؟ إن جارتنا القرية المسامة قد أخذت بهذه التجربة ، فماذا يمنعنا أن نأخذ بها وهي ظاهرة النفع ، وفيها من التجديد ما يناسب البر المعصرى في هذا الزمان ؟ وهو البر الذى يتجنب الصدقة المباشرة ، ويعارب التبطل المغرى بالتهو والفساد .

وأما ما صنعه وزارة الاقتصاد هناك من توزيع الأنوال اليدوية ، فتقوم المراكز الاجتماعية هنا بما يشبهه من تشجيع بعض الفلاحين على تربية دودة القز أو على تلم بعض الأشغال اليدوية للذوات ، مما يزيد في دخل الأسرة بعض الزيادة . ولكن هذه المراكز قليلة مع الأسف ، ولو انتشرت لتوسعت في مشروعاتها هذه بما يشبه مشروعات وزارة الاقتصاد التركية . وكل زيادة في دخل هذه الطبقات الفقيرة معناها توفير الصحة لها ورفع مستواها الاجتماعى وفما طيبهيا بأيسر الجهود .

وقد قامت المراكز الاجتماعية أخيرا بتجربة طيبة وهي أن توزع على بعض الأسر الفقيرة المعدمة عددا من الكاكت المنازة النوع والانتاج (الجهورن) تتراوح ما بين عشرين وثلاثين ككتونا على أن تسترد في نهاية العام دجاجة عن كل عشرة ككت حتى لاتمخس الأسرة بذل التسدق ، ومضمون أن العشرين دجاجة تنتج نحو ١٤ بيضة في اليوم تباع بثلاثة فروش ، هي دخل كبير للأسرة يعادل دخل عامل فيها ، وهي طريقة سهلة مكنولة الفائدة ، ولكن ضيق الاعتمادات يحول دون التوسع فيها .

وأخيرا يقول المتحدث الفاضل :

”فهذه الروح القومية التى حمت الحكومة على الاهتمام الجدى بالطبقات الفقيرة أوجت إلى الحكومة تقديم مشروع قانون للجمعية الوطنية ينولها حق القيام بأجراء تحقيق مع أى موظف مدنى أو عسكرى مهما عظم منصبه اذا ظهر أنه يعيش في حياته الخاصة عيشة لا تتناسب مع دخله وموارده“ .

ترى كم مائة بل كم ألفا كانوا يذفون أمام المحقق لو سن مثل هذا القانون في مصر ؟
أترك ذلك لتجارب التراء !